

الرقم: ١٥٨

التاريخ: ٢٠٢٣/١١/٤

المرفقات: أصل المذكرة (٦ صفحات)
الموضوع: اللائحة الأساسية لمؤسسة
السيف، بعد التعديل والاعتماد
الجهة: مركز التنمية الاجتماعية بالدمام



المملكة العربية السعودية

وزارة الشؤون الاجتماعية

مركز التنمية الاجتماعية بالدمام
قسم الجمعيات الأهلية

سلمه الله

فضيلة الشيخ/ عثمان بن عبدالعزيز السيف

رئيس مجلس أمناء مؤسسة "عثمان بن عبدالعزيز السيف وأبنائه الخيرية"

ص ب ٧١٧٤ الدمام ٣١٤٦٢

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة إلى خطابكم رقم (٣٧/٦٩) وتاريخ ١٤٣٨/١/٢٥هـ بشأن طلب اعتماد اللائحة الأساسية للمؤسسة بعد التعديل والمرفقة مع خطابكم المشار إليه. وذلك بناء على بريدينا الإلكتروني الوارد لكم بتاريخ ١٤٣٧/١١/١٥هـ والمتضمن الموافقة على إضافة عدد (٣) أهداف في اللائحة الأساسية.

عليه تجدون برفقه أصل اللائحة بعد التعديل مصدقة من قبلي، والوزارة متفائلة أن تكون هذه المؤسسة رافداً من روافد الخير والبر متمنياً للجميع المزيد من التوفيق.

وتقبلوا تحياتي وتقديرني

مدير مركز التنمية الاجتماعية بالدمام المكلف

نایف بن حمید السفیانی

الرقم :
المرفقات :
التاريخ :



رئاسة شعاف بن عبد العزيز السيف وأبنائه الخيرية
مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية برقم (١٢٥)

النظام الأساسي

مؤسسة عثمان السيف وأبنائه الخيرية

(الفصل الأول) " التأسيس والأهداف "

المادة (١) تأسيس المؤسسة :

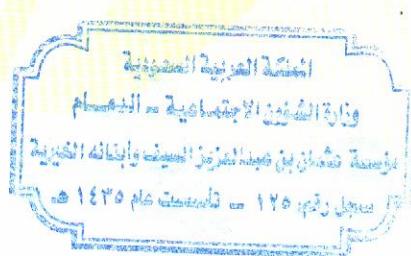
بمشيئة الله وتوفيقه قام عثمان بن عبدالعزيز السيف بتأسيس مؤسسة عثمان السيف وأبنائه الخيرية طبقاً لأحكام لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٠٧) وتاريخ ١٤١٠/٦/٢٥هـ وقواعدها التنفيذية الصادرة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم (٧٦٠) وتاريخ ١٤١٢/١/٣٠هـ والتعليمات الصادرة بمقتضاهما ويكون لهذه المؤسسة الشخصية الاعتبارية المستقلة بمجرد تسجيلها في السجل الخاص بالمؤسسات الخيرية لدى وزارة الشؤون الاجتماعية .

المادة (٢) المؤسسون :

المؤسس : عثمان بن عبدالعزيز السيف سعودي الجنسية بموجب حفيظة رقم ٣٧٥٣ وتاريخ ١٣٨٤هـ الصادرة من الدمام (المرفق صورة منها) .

المادة (٣) المركز الرئيسي للمؤسسة وعنوانها :

يكون مركزها الرئيسي في الدمام وينحصر نشاطها داخل حدود المملكة ويجوز نقله أو فتح فروع للمؤسسة داخل منطقة خدماتها بقرار من مجلس إدارة المؤسسة وبموافقة وزارة الشؤون الاجتماعية وعنوانها الدمام ٣٤١٦٢ ص . ب (٧١٧٤) هاتفها (٠٥٠٥٨٤٠٩٣٢ - ٠٥٠٤٩٩٥٥٧٥) .



المادة (٤) أهداف المؤسسة:

تهدف المؤسسة بالتنسيق مع الجمعيات الخيرية المرخص لها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية ومن دون أن يكون من أغراضها الحصول على الربح المادي إلى ما يلي :

١. رعاية وكفالة الأسر والحالات المحتاجة.
 ٢. دعم مشاريع الزواج.
 ٣. كفالة ورعاية الأيتام ومن في حكمهم من ذوي الظروف الخاصة.
 ٤. تقديم المساعدات العينية والمالية للمحتاجين بالتنسيق مع الجمعيات الخيرية.
 ٥. المساهمة بدعم أسر السجناء والمسجونين الغارمين ومدمني المخدرات.
 ٦. دعم برامج الرعاية والتوعية الاجتماعية.
 ٧. المساهمة في دعم برامج ومشاريع الإسكان وترميم المنازل.
 ٨. المساهمة في دعم مشاريع وبرامج التدريب والتأهيل.
 ٩. المساهمة في دعم مشاريع وبرامج العلاج الطبي وتأمين الأجهزة والمستلزمات الطبية للمرضى.
 ١٠. المساهمة في دعم مشاريع وبرامج الأسر المنتجة ومساعدة الأرامل والمطلقات.
 ١١. دعم برامج افطار الصائمين.
 ١٢. دعم مشاريع بناء وصيانة المساجد.
 ١٣. تقديم القروض الحسنة.

المادة (٥) الهبات والوصايا:

يجوز للمؤسسة قبول الهبات والوصايا سواء كانت ثابتة أو منقولة ولا يجوز لها بأي حال من الأحوال جمع التبرعات.

المادة (٦) الجهاز الإداري للمؤسسة :

تكون المؤسسة من :

١. مجلس الامناء أو مجلس الادارة .
 ٢. المدير التنفيذي .



الرقم :
المرفقات :
التاريخ :



جريدة عثمان بن عبد العزيز السيف والبنادق الخيرية
مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية برقم (١٢٥)

(الفصل الثاني)

" مجلس الإدارة "

المادة (٧) اختيار مجلس الإدارة

١. تُدار المؤسسة من قبل مجلس إدارة يختارهم مؤسس المؤسسة يتكون من (٧ - ١١) أعضاء برئاسة مؤسس المؤسسة يكون من بينهم نائباً للرئيس .
٢. تكون رئاسة المجلس في يد / عثمان بن عبدالعزيز السيف مؤسس المؤسسة . ثم يليه من يختاره أعضاء المجلس بأغلبية الأصوات . وفي حالة انتهاء عضوية أي عضو من أعضاء المجلس لأي سبب كان يستمر عمل المجلس بالأعضاء الباقيين حتى يتم تعين من انتهت عضويته .

المادة (٨) شروط العضوية في المجلس :

١. أن يكون سعودي الجنسية .
٢. أن يكون قد أتم الحادية والعشرين من عمره .
٣. أن يكون غير محكوم بإدانة في جريمة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره . والعضوية في المجلس عمل تطوعي لا يتناقض معه أعضاؤه أجراً ولا يجوز الجمع بين عضوية المجلس والعمل لدى المؤسسة بأخر .

المادة (٩) مدة عضوية المجلس :

تكون مدة العضوية في المجلس (٤) سنوات قابلة للتجدد .

المادة (١٠) حقوق وواجبات عضو المجلس :

١. حضور اجتماعات المجلس والمشاركة في مناقশاته وتخاذل قراراته .
٢. الالتزام بحضور اجتماعات المجلس بنفسه بشكل دائم ومنتظم ويحوز له تفویض غيره من الأعضاء بذلك .
٣. المشاركة الفعالة مع أعضاء المجلس لحسن إدارة المؤسسة وتحقيق أهدافها .
٤. المساهمة في إعداد خطط وبرامج ومشروعات المؤسسة ومتابعتها والإشراف على تنفيذها .

الرقم :
المرفقات :
التاريخ :



رئاسة مجلس إدارة بن عبد العزيز للسيوف والبنادق للحرير
مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية برقم (١٢٥)

٥. القيام جميع الواجبات والاختصاصات المنصوص عليها في هذا النظام .
٦. عدم المطالبة بأية رواتب أو مكافآت أو امتيازات مالية لقاء عضويته بالمجلس .
٧. المحافظة على أسرار المؤسسة وعدم إفشائها .
٨. التقيد بقرارات المجلس .

المادة (١١) صلاحيات رئيس المجلس :

١. رئاسة جلسات المجلس .
٢. تمثيل المؤسسة أمام الجهات الإدارية والقضائية . ويجوز له تفويض هذا الاختصاص لمن يراه .
٣. التوقيع نيابة عن المؤسسة على العقود والاتفاقيات التي يوافق المجلس على إبرامها .
٤. إقرار جدول أعمال اجتماعات المجلس ومتابعة تنفيذ قراراته .
٥. الإشراف على إدارة الشؤون المالية وترتيب ما يتعلق بالقيود والسنادات التي تستخدم في إثبات المتصروفات والإيرادات وترتيب إيداع أموال المؤسسة في البنوك والتوفيق أو التفويض بالتوقيع على كل السجلات والسنادات ويجوز له تفويض بعض هذه الصلاحيات لمن يراه . ويهارس هذه الصلاحيات نائب رئيس المجلس في حالة غياب الرئيس .

المادة (١٢) فقد العضوية في المجلس :

- يفقد عضو المجلس عضويته في المجلس في إحدى الحالات التالية :
١. الوفاة .
 ٢. الانسحاب من المؤسسة بطلب كتابي .
 ٣. إذا الحق عمداً بالمؤسسة أضراراً جسيمة سواء كانت مادية أو معنوية . ويعود تقدير ذلك للمجلس .
 ٤. إذا أصبح غير قادر على ممارسة عمله في المجلس .
 ٥. إذا استغل انضمامه للمؤسسة لغرض شخصي .
 ٦. إذا تغيب بدون عذر مقبول عن حضور ثلاث جلسات متتالية .

المادة (١٣) اجتماعات مجلس الإدارة :

١. يعقد المجلس اجتماعاته في مقر المؤسسة ويجوز عقدها في مكان آخر .



١. تعقد اجتماعات عادية منتظمة للمجلس بناءً على دعوة من الرئيس أو نائبة على ألا يقل عدد هذه الاجتماعات عن ثلاثة اجتماعات خلال السنة الواحدة ويجوز للمجلس عقد اجتماعات غير عادية كلما اقتضت الضرورة ذلك.

٣. يكون الاجتماع صحيحاً إذا حضره أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس على الأقل.

٤. تصدر القرارات من المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي حالة التساوي يعتبر صوت الرئيس مرجحاً، وتتصدر القرارات المتعلقة بتعديل النظام أو جل المؤسسة بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين.

المادة (١٤) اختصاصات المجلس:

١. إدارة أعمال المؤسسة بما يحقق أهدافها التي أنشئت من أجلها وفي حدود نظامها الأساسي وما نصت عليه لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية وقواعدها التنفيذية والقرارات الصادرة بمقتضاهـا.

٢. وضع المعايير والضوابط الازمة لتحديد المستفيدين من خدمات المؤسسة.

٣. النظر في استيفاء ما للمؤسسة من حقوق وأداء ما عليها من التزامـات وإصدار القرارات المناسبة في هذا الشأن.

٤. تشكيل اللجان وتحديد اختصاصاتها.

٥. إعداد اللوائح المالية والإدارية والتنظيمية للمؤسسة.

٦. إعداد ومتابعة تنفيذ خطط وبرامج ومشروعـات المؤسسة والإشراف على تنفيذـها.

٧. الإشراف على تنفيذ ومتابعة قرارات المجلس.

٨. تحديد البنك أو البنوك التي تودع فيها أموال المؤسسة.

٩. قبول أو رفض المنح والهبات والإعانـات التي تقدم للمؤسسة

١٠. تعيين المدير التنفيذي للمؤسسة.

١١. اقتراح الميزانية التقديرية للعام المالي.

١٢. دراسة الميزانية العمومية والحساب الختامي واعتمادـها.

١٣. النظر في أمور العاملـين بالمؤسسة من تعيين ونـدب وتأديب وفصلـ.

١٤. إدارة مـلكـات وأموـالـ المؤـسـسةـ.



(الفصل الثالث)
"المدير التنفيذي"

المادة (١٥) تعيين المدير التنفيذي:

يجوز للمجلس تعيين مدير تنفيذي للمؤسسة وفق الشروط التالية:

١. أن يكون من بين أعضاء المجلس ويجوز أن يكون من غير أعضاء المجلس.
٢. أن يكون سعودي الجنسية قد أتم الحادية والعشرين من عمره.
٣. أن يكون كامل الأهلية.
٤. أن يكون مؤهلاً ل القيام بهذا العمل.

وإذا كان المدير التنفيذي من غير أعضاء المجلس فيجوز له حضور اجتماعات المجلس بناءً على دعوة توجه له بذلك ولكن دون أن يشترك في التصويت. وأن يكون متفرغاً لإدارة أعمال المؤسسة.

المادة (١٦) اختصاصات المدير التنفيذي:

يكون المدير التنفيذي مسؤولاً أمام المجلس ويتلقى تعليماته من رئيس المجلس أو من يقوم مقامه وتحدد اختصاصات ومسؤوليات المدير التنفيذي بما يلي:

١. إدارة المؤسسة على الوجه الذي يحقق له أغراضه ومصالحه والمحافظة على أمواله.
٢. تقديم التقارير الدورية عن كيفية سير أعمال المؤسسة ومناقشتها مع رئيس وأعضاء مجلس.
٣. تنفيذ القرارات الصادرة من المجلس.
٤. ضبط الإنفاق في المؤسسة بالقدر الذي يحقق أكبر منفعة للمستفيدين منها.
٥. توجيه خدمات المؤسسة إلى المستحقين لها فعلاً دون غيرهم.
٦. العمل على النهوض بالخدمات التي تقدمها المؤسسة وتحسينها.
٧. إعداد العقود الخاصة بالنفقات التشغيلية وتنفيذ الالتزامات المالية المترتبة عليها.



الرقم:

المرفقات:

التاريخ:



٨. المشاركة في إعداد التقرير السنوي عن أنشطة المؤسسة وبرامجها وميزانيتها التقديرية للعام الجديد.
٩. القيام بالدور الكامل للعلاقات العامة التي تستهدف ربط المؤسسة بالمستفيدين من خدماتها.

(الفصل الرابع)

"التنظيم المالي"

المادة (١٧) موارد المؤسسة:

تقصر موارد المؤسسة التمويل الذاتي وما يقدم لها من هبات وתרعات وعائد استثمارات أموالها دون أن يكون لها حق جمع التبرعات بأي حال من الأحوال .

المادة (١٨) السنة المالية للمؤسسة:

تُحدد باثنين عشر شهراً تبدأ من اليوم الأول من شهر محرم وتنتهي بنهاية اليوم الأخير من شهر ذي الحجة من كل عام ويستثنى من ذلك السنة المالية الأولى للمؤسسة حيث تبدأ من تاريخ اجتماع المجلس التأسيسي وتنتهي بحلول موعد انتهاء السنة المالية .

المادة (١٩) اعتماد الميزانية والصرف منها :

تعتبر ميزانية المؤسسة سارية المفعول من بداية السنة المالية المحددة في المادة (١٨) بعد اعتمادها وفي حالة تأخرها يتم الصرف منها بنفس معدلات ميزانية العام المالي المنصرم لحين اعتماد الميزانية التقديرية للعام المالي الجديد .

المادة (٢٠) إيداع أموال المؤسسة لدى إحدى البنوك :

يجب على المؤسسة إيداع أموالها النقدية لدى بنك أو أكثر من البنوك المحلية يختاره المجلس ولا يتم السحب من هذه الأموال إلا بتوقيع رئيس المجلس أو من يفوضه من أعضاء المجلس مع المدير التنفيذي أو المالي في التوقيع على السحب من هذه الأموال

المادة (٢١) استثمار أموال المؤسسة:

الرقم :
المرفقات :
التاريخ :



برئاسة معالي ابن عبد العزير السقفي ولبناته الفريدة
مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية برقم (١٢٥)

يجوز للمجلس استثمار أموال المؤسسة الزائدة عن احتياجها في أنشطة يكون لها عائد مالي يساعد في تحقيق أهدافها .

المادة (٢٢) السجلات والدفاتر المحاسبية :

تمسك المؤسسة السجلات والدفاتر المحاسبية التي تحتاجها وتحتفظ بها في مقر إدارتها ويكون موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية من الإطلاع عليها متى ما طلبوا ذلك .

المادة (٢٣) الميزانية العمومية والحسابات الختامية :

١. في نهاية كل سنة مالية تعد المؤسسة ميزانية عمومية لكل أصولها وخصومها تتسمب بمعرفة مركزها المالي الحقيقي .

٢. في نهاية كل سنة مالية يرفق مع الميزانية العمومية حساب للإيرادات والمصروفات ويتم تفصيل بنود الإيرادات والمصروفات .

٣. يرفق مع الميزانية العمومية في نهاية مشروع الميزانية التقديرية للعام التالي تكون متوائمة مع ميزانية العام السابق يوقع عليها الرئيس أو من يراه من أعضاء المجلس .

٤. يقوم المجلس بدراسة الميزانية العمومية والحسابات الختامية ومشروع الميزانية التقديرية للعام الجديد ويوقع عليها رئيس المجلس أو نائبه وأمين الصندوق ثم تتم المصادقة عليها من قبل المجلس .

٥. يرفع المجلس الميزانية العمومية والحسابات الختامية للجهة المشرفة خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية .

المادة (٢٤) جرد موجودات المؤسسة :

يجري الجرد الفعلى لموجودات المؤسسة الثابتة والمنقوله في نهاية كل سنة مالية وللمجلس أن يجري أو يأمر بإجراء الجرد الفعلى لكل أو بعض هذه الموجودات في أي وقت يراه ضرورياً .

المادة (٢٥) مراقبة الحسابات :

يجوز مجلس المؤسسة تعين مراقب حسابات يعينه المجلس ويحدد أتعابه ويجب أن تتوفر فيه شروط مراقب الحسابات وفقاً لأنظمة العمل بها في المملكة ومن مهامه :

١. الرقابة على سير أعمال المؤسسة وعلى حساباتها والتثبت من مطابقة الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات للدفاتر المحاسبية



من عدمه وما إذا كانت قد أمسكت بطريقة سليمة نظاماً .
أ. التحقق من موجودات المؤسسة والتزاماتها .

٣. إعداد الميزانية العمومية والحساب الختامي للمؤسسة عن السنة المالية المنتهية وهو مسؤول عن صحة البيانات التي يقدمها عن أعمال المؤسسة في نهاية السنة المالية .

(الفصل الخامس)
"أحكام عامة"

المادة (٢٦) الإشراف على أعمال المؤسسة:

تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية الإشراف على أعمال المؤسسة في الحدود التي ترى الوزارة لزوم ذلك ، ولها في سبيل ذلك الإطلاع على دفاتر المؤسسة وسجلاتها التي تتعلق بعملها . وعلى المؤسسة تقديم أي معلومات أو بيانات أو مستندات أخرى تطلبها الوزارة .

المادة (٢٧) تعديل النظام الأساسي :

يدرج بوضوح التعديل المقترن على جدول أعمال المجلس في اجتماعه غير العادي موضح فيه الأسباب الداعية لذلك ومبرراته وتم مناقشة اقتراح التعديل والتصويت عليه من قبل المجلس وإصدار قرار بشأنه ولا يكون نافذاً إلا بعد موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية عليه .

المادة (٢٨) النظام الذي يُخضع له المؤسسة:

ما لم يرد بشأنه نص في النظام الأساسي للمؤسسة تطبق أحكام لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٠٧) وتاريخ ١٤١٠/٦/٢٥ والقواعد التنفيذية والقرارات والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

المادة (٢٩) إنشاء فروع للمؤسسة:

يجوز للمؤسسة إنشاء فرع لها أو أكثر في منطقة خدماتها حسب ما يلى :
١. صدور قرار بذلك من المجلس .
٢. موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية على قرار المجلس بفتح الفرع .

المادة (٣٠) دمج المؤسسة:-



الرقم:

المرفقات:

التاريخ:

يجوز دمج المؤسسة في أخرى دمجاً اختيارياً وفق الآتي :

١. موافقة مجلس كل من المؤسسة الدامجة والمؤسسة المندمجة على مبدأ الاندماج.

٢. أن تكون منطقة خدمات المؤسستين وأهدافهما واحدة تقرباً ويتم الدمج اختيارياً وفق الإجراءات التالية:

١. تقدم المؤسستين بطلب منهما إلى وزارة الشؤون الاجتماعية موضحاً فيه الرغبة في الاندماج ومبراته ومشفوهاً به الآتي :

أ. صورة من قرار المجلس لكل من المؤسستين بالموافقة على مبدأ الاندماج .

ب. صورة من الميزانية العمومية والحسابات الختامية لكل من المؤسستين عن السنة المالية الأخيرة مصحوبة بكشف مفصل بمتلكات وحقوق والتزامات كل من المؤسستين في تاريخ صدور موافقة المجلس على الاندماج.

٣. عند موافقة الوزارة على الدمج يصدر به قرار وزاري يتم نشره بالجريدة الرسمية.

المادة (٣١):

يجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية دمج المؤسسة في أخرى أو اندماج مؤسسة أخرى فيها عند اقتضاء المصلحة العامة ونشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.



(الفصل السادس)

" حل المؤسسة "

المادة (٣٢) الخل الاختياري:

يجوز حل المؤسسة حلاً اختيارياً وذلك بدعوة المجلس لاجتماع غير عادي للنظر في ذلك وفي حالة الموافقة على الخل يصدر المجلس قراراً بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين ويتم تزويد وزارة الشؤون الاجتماعية بصورة من هذا القرار.

المادة (٣٣) حل المؤسسة من قبل وزير الشؤون الاجتماعية:

يجوز بقرار من الوزير حل المؤسسة في إحدى الحالات التالية:

١. إذا خرجت المؤسسة عن أهدافها أو ارتكبت مخالفة جسيمة لنظامها الأساسي.

٢. إذا أصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها.

٣. إذا تصرفت في أموالها في غير الأوجه المحددة لها.

الرقم:

المرفقات:

التاريخ:



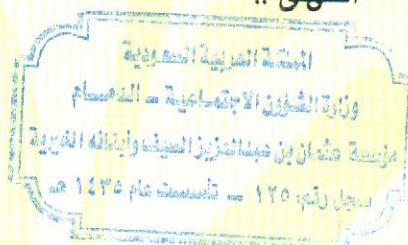
٤. إذا خالف النظام العام أو الآداب العامة المرعية في المملكة.
٥. إذا أخلت بأحكام لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية وقواعدها التنفيذية أو القرارات أو التعليمات الصادرة بمقتضاهما.
٦. إذا لم تباشر أعمالها خلال سنة من تاريخ تسجيلها أو التوقف عن مباشرة تلك الأعمال مدة سنة فأكثر مهما كانت الأسباب. وللوزير أن يقرر بدلاً من حل المؤسسة تعين مجلس مؤقت يتولى اختصاصات المجلس المعين وفقاً لأحكام هذا النظام إذا كان ذلك يخدم المصلحة العامة ويحقق أهداف المؤسسة.
كما أن للوزارة الحق في اتخاذ الأجراء المناسب في حال تجاوز المؤسسة لأهدافها أو حصول أي مخالفة منها أو من منسوبيها.

المادة (٣٤) حظر التصرف في أموال المؤسسة ومستنداتها بعد صدور قرار حلها:
لا يجوز مجلس المؤسسة بعد قرار حلها أن يتصرف في أي من أموالها ومستنداتها إلى حين إتمام إجراءات تصفيتها وبعد تعين مصفي يقوم بحصر حقوق المؤسسة والوفاء بالتزاماتها.

المادة (٣٥) أيلولة أموال المؤسسة بعد صدور قرار حلها :

تؤول أصول المؤسسة من أصول منقوله وغير منقوله إلى أي مؤسسة أو جمعية خيرية أسسها المؤسس أو عمل خيري آخر يختاره المؤسس. وفي حال لم يتم الاختيار فإن كافة أصول المؤسسة المشار إليها في هذه المادة تؤول إلى المؤسس على أن توجه للعمل الخيري وأن تخدم الأهداف التي أنشئت من أجلها وللوزارة الحق في الاطلاع ومتابعة ذلك

انتهى ”



اعتماد

مدير مركز التنمية الاجتماعية بالدمام المكلف

نايف بن حميد السفيني